

المبسوط

دنا نير وأمره أن يشتري بها ثم لم ينقدها حتى دفع الطعام إلى الامر وأنفق الدنانير في حاجته ونقد الثمن غيرها فهو جائز لأنه امثل الأمر في الشراء بتلك الدنانير وهي لا تتعين في الشراء بالتعيين فكانت باقية على ملك الامر وقد وجب الثمن للبائع دينا في ذمة الوكيل وللوكيل في ذمة الامر فالوكيل حين أنفق دنانير الامر في حاجته صار مستوفيا دين نفسه فبقي دين الامر عليه يغره في ماله وإن اشتري بدنانير غيرها ثم نقدها فالطعام للوكيل لأنه كان مأمورا بالشراء بتلك الدنانير فإذا اشتري بغيرها صار مخالفا فكان مشتريا لنفسه ثم نقد دنانير الامر في قضاء دين نفسه فصار ضامنا له .

فإن قيل الشراء لا يتعلق بتلك الدنانير فشراء الوكيل بها وبغيرها سواء .

قلنا لا نقول يتعلق الشراء بتلك الدنانير وإنما تتقييد الوكالة بما يتقييد به المال المضاف إليها .

(ألا ترى) أنه لو هلك المال قبل الشراء به بطلت الوكالة وإذا تعلقت الوكالة بتلك الدنانير لم يكن الشراء بغيرها من موجبات الوكالة على أن الشراء قد بطل بتعلق الدنانير المضافة إليها نوع تعلق .

(ألا ترى) أن من اشتري بالدنانير المقصوبة ونقدها لم يطلب له الفضل بخلاف ما إذا اشتري بغيرها ونقدها .

وإن اشتري الوكيل طعاما إلى أجل وهو ينوي الشراء بها لم يصدق على ذلك ولم يلزم الامر لأن تلك الدنانير عين وصفة العينية تنا في الأجل فبين شرائه بالثمن المؤجل وبين شرائه بتلك الدنانير منافاة بينه وبينه مخالفة لما صر به ودعواه غير مطابقة لما ظهر منه فلا يصدق على ذلك وكان هذا وما لو اشتراه بدنانير غير تلك الدنانير سواء وإن كان اشتري طعاما بمال فنوى الشراء بتلك فهو جائز على الامر لأنه ما صر بخلاف ما أمره به نصا فإن إضافة الثمن إلى ذمته وإلى ما في يده من الدنانير سواء وكان تعين تلك الدنانير في قلبه كتعينها بإشارته في العقد إليها وهذا لأن الوكيل قد يبتلى بهذا بأن يجد ما يوافق الامر في السوق ولا تكون تلك الدنانير معه فلو رجع إلى بيته ليحضرها فاته فلهذا جوزنا شراءه للأمر بمطلق الدنانير وإن نقد بعد ذلك تلك الدنانير نصا .

وكذلك لو أمره أن يشتري له عبدا وسمي جنسه وثمنه وكله آخر بمثل ذلك ودفع إليه الثمن فاشتراه على تلك الصفة وقال نويته لفلان فالقول قوله لأن ما في ضميره لا يعرفه غيره فيوجب قبول قوله في ذلك وهو أمين مسلط على ما أخبر به من جهة كل واحد منهم .

وإن مات في يديه مات من ماله الذي سمي له لأنه يقبضه له يصير من وقع له الشراء قاضا .
ولو وكله أحدهما أن يشتري له نصف عبد معروف بثمن مسمى وكله آخر بأن يشتري له نصف
عبد بمثل ذلك الثمن